

نموذج رقم (١/٨) طعن

جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

لجان الطعن الضريبي

رقم الطعن: ١ لسنة ٢٠٢١
○ ضريبة الدخل ✓
○ ضريبة القيمة المضافة
○ ضريبة الدمغة
○ رسم التعمية

لجنة طعن: اللجنة الثانية - القطاع الثاني

مقرها: ١٥ ش منصور - لاطوغي - القاهرة
التليفون:

٢٥٤٨
٢٠٢٢/٤/١٢

إعلان بقرار لجنة الطعن
وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد

اسم الممول/ المكلف : محمد سعد مصطفى ابراهيم جالوس
العنوان : ميت غمر - عزبه جالوس - شرق الرياح التوفيقي - دقهلية
رقم التسجيل الضريبي :
رقم الملف : ٥/٧٧٠٧/٢٧٠/١/٣
النشاط :
البريد الإلكتروني :
الكيان القانوني : شركة تضامن
مأمورية ضرائب : ميت غمر أول
سبب وسمب التوسيم (م ٨٧ مكرر لمعله في ١١ لسنة ٢٠١٣)

تحية طيبة وبعد،،،

نتشرف بإعلانكم بقرار لجنة الطعن الصادر بجلسة ٢٠٢٢/٤/٣ م في الطعن المشار إليه بعالية وذلك
عن السنوات: ٢٠١٦ وفقاً لما انتهى إليه قرار اللجنة المرفق،،

مرسل برجاء العلم والإحاطة،،،،،

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،،،،،

رئيس اللجنة

أمين سر اللجنة

- يتم إعلان كلاً من المأمورية المختصة والممول / المكلف بالقرار بكتاب موسى عليه مصحوباً بعلم الوصول أو بأية وسيلة إلكترونية لها حجية في الإثبات قانوناً أو تسليمه القرار بمقر العمل أو المأمورية بموجب محضر يوقع عليه الممول/ المكلف أو من يمثله.
- الضريبة واجبة الأداء من واقع قرار اللجنة .
- يحق لكل من الممول / المكلف أو المصلحة الطعن على القرار أمام المحكمة المختصة خلال ستين يوماً من تاريخ الإعلان بالقرار .
- لا يمنع الطعن في القرار أمام المحكمة من تحصيل الضريبة أو اتخاذ إجراءات الحجز الإداري لاستيدانها .

وزارة المالية

لجان الطعن الضريبي .

القطاع الثاني وسط الدلتا والبحيرة ومطروح .

اللجنة الثانية .

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة بالعنوان / ١٥ ش منصور (لاظوغي) بتاريخ ٢٠٢٢/٤/٣

برئاسة الأستاذ المستشار الدكتور / عاطف نصر مسلمي - نائب رئيس مجلس الدولة

وعضوية كل من :-

الأستاذ / سلامة محمود محمد هيبه

الأستاذ / خالد محمد سامي عويس

والمحاسب / عبد الوهاب محمد عبد الفتاح

والمحاسب / محمد إسماعيل محمد بدر

وأمانه سر السيد / بكر مصطفى السيد

صدر القرار التالي

رقم الطعن / ١ لسنة ٢٠٢١

الطاعن / محمد سعد مصطفى ابراهيم جالوس

النشاط / سبك وسحب الومنيوم (م ٨٧ مكرر المعدله ق ١١ لسنة ٢٠١٣)

العنوان / ميت غمر - عزبه جالوس - شرق الرياح التوفيقي - دقهلية

الكيان القانوني / شركة تضامن

ضد

مأمورية ضرائب / ميت غمر أول بشأن تقدير صافي الأرباح عن عام ٢٠١٦

رقم الملف / ٥/٧٧٠٧/٢٧٠/١/٣

الوقائع

- تتلخص حسبما يتضح من مرفقات الملف في أنه تقدم وكيله الطاعن أ / عزه محمد ناصف وكيله أ / محمد نبيل محمد علي والأخير وكيل الطاعن بتوكيل رسمي عام رقم ٢٨٧٤ ب لسنة ٢٠١٨ ميت غمر وذلك بطلب طعن مباشر برقم وارد ٨٥٥ بتاريخ ٢٩/١١/٢٠٢١ الي المكتب الفني للجان الطعن مفاده المطالبه بإلغاء ربط المأمورية لسنة ٢٠١٦ وعدم اعمال م ٨٧ مكرر علي المنشأة لعدم توافر شروط تطبيقها علي حالة الممول والذي تمت محاسبته تقديريا حيث أنه لا تمسك دفاتر ومحاسبات وأرفق بالطعن المباشر المستندات الآتية :-

- الطعن علي نموذج ٣٦ سداد لسنة النزاع

- نموذج ٣٦ سداد لسنة النزاع بضريبة ١٢٨٣٧ ج



- صورة التوكيلات الخاصة بوكيل الطاعن

وتداول الطعن باللجنة حتى جلسة ٢٠٢٢/٢/١ ولم يحضر أحد وورد علم الوصول بتمام الاعلان فقررت اللجنة حجز الطعن للقرار لجلسة ٢٠٢٢/٤/٣ والتصريح اسبوعين للمذكرات والمستندات .

اللجنة

بعد الاطلاع على أوراق الملف والمداونة قانوناً قررت اللجنة

(١) الناحية الشكلية:- النموذج لسنة النزاع صادر بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٣ والطعن عليه بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٧ والمأمورية لم ترفق علم الوصول الدال على الاستلام وطبقاً لأحكام النقض في هذا الشأن بأن عدم إرفاق المأمورية لعلم الوصول أثره أن يظل باب الطعن ممتداً وعليه فإن الطعن المقدم في ٢٠٢١/١١/١٧ مقبول شكلاً .

(٢) في الموضوع :- وردت مذكرة دفاع وصور مستندات بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢ (خلال التصريح) وتتضمن المستندات، صورة قرار لجنة طعن للطاعن لسنة ٢٠١٦ ، صورة قرار لجنة طعن (طعن ١٣ لسنة ٢٠١٩) ل ٢٣ ق ١ ، صور الطعن على نموذج ٣٦ سداد وصور التوكيلات . ويطالب الدفاع بإلغاء م ٨٧ مكرر . اللجنة :- ورد في نص المادة ٨٧ مكرر الصادرة ق ١١ لسنة ٢٠١٣ (..... ولا تسري أحكام هذه المادة على الحالات التي لا ينطبق عليها نظام الفحص بالعينة وفقاً لنص المادة ٩٤ من قانون الضريبة على الدخل) .

ووفقاً لحالته الماثلة أن الملف محل النزاع صدر له قرار لجنة طعن لسنة ٢٠١٦ ل ٤ ق ٢ جلسة ٢٠٢٠/٥/١٦ طعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٠١٩ والمحاسبة جاءت تقديرية من قبل المأمورية وطبقاً لقرار لجنة طعن سالف الذكر .

وحيث أن سنة النزاع لا تستند الى دفاتر وحسابات منتظمة ووفقاً للمادة ٧٨ من ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ونظراً لعدم توافر شروط تطبيق المادة ٨٧ مكرر على سنة النزاع لذلك تقرر اللجنة عدم اعمال م ٨٧ مكرر الصادرة بالقانون ١١ لسنة ٢٠١٣ على سنة النزاع .

ولهذه الأسباب

قررت اللجنة (١) قبول الطعن شكلاً .

(٢) في الموضوع : عدم اعمال المادة ٨٧ مكرر الصادرة بالقانون ١١ لسنة ٢٠١٣ على سنة النزاع سنة ٢٠١٦ ووفقاً لما ورد بحجثيات القرار .

(٣) إعلان طرفي النزاع بصورة رسمية من القرار بخطاب موسي عليه علم الوصول
أمين السر
م

رئيس اللجنة

